

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232315

UNIVERSAL
LIBRARY

نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر

وشرحها

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر

للمحافظ شهاب الدين احمد بن على بن حجر العسقلاني

صححه

كپتان وليم ناسو ليمس الايرلندي

والمولوي عبد الحق والمولوي غلام قادر

طبع باهتمام

امياتك سوميتي آف بنگال

في

كالج پريس

كلكته - سنه ۱۸۹۲ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله الذي لم ينزل عالما قديرا * وصلى الله على سيدنا محمد
الذي أرسله للناس بشيرا ونذيرا * وعلى آل محمد و صحبه
و سلم تسليما كثيرا * اما بعد * فان التصانيف في اصطلاح اهل
الحديث قد كثرت وبسطت واختصرت فسالني بعض الاخوان
ان اخص له المهم من ذلك فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في
تلك المسالك - فاقول الخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او
مع حصر بما فوق الثنين او بهما او بواحد فالاول المتواتر وهو المفيد
للعلم اليقيني بشروطه و الثاني المشهور وهو المستفيض على راي
و الثالث العزيز و ليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه و الرابع
الغريب و كلها سوى الاول آحاد و فيها المقبول و المردود لتوقف
الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها
ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم الغرابة اما ان تكون

في أصل السند أولا فالأول الفرد المطلق والذاني الفرد النسبي ويقل
 من المراد به خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند
 غير معضل ولا شاذ هو الصحيح لذاته و يتفاوت رتبته بتفاوت
 هذه الأوصاف ومن ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم
 شرطهما فان خف الضبط فالحسن لذاته و بكثرة طريقة يُصحح
 فان جُمعا للتردد في المناقل حيث التفرد و الالتماس اسنادين
 وزيادة راييهما مقبولة ما لم تقع مذبذبة لمن هو ارتق فان خولف
 بالراجع فالراجع المحفوظ ومقابله الشاذ وان وقعت مع اضعف
 فالراجع المعروف ومقابله المذکور الفرد النسبي ان وافقه غيره
 فهو المتابع وان وجد متن يشبهه فهو الشاهد و تتبع الطرق اذاك
 هو الاعتبار ثم المقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم و ان عارض بمثله
 فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث اولا وثبت المتأخر فهو
 الناسخ والآخر المنسوخ والا فالترجيح ثم التوقف ثم التردد اما ان
 يكون لسقط او طعن فالسقط اما ان يكون من مبادي السند من
 مصنف او من آخره بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق والثاني
 المرسل والثالث ان كان بائنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل

(٤) ن - الفردية (٥) ن - يتفاوت رتبته بهذه الأوصاف

(٦) ن - او ثبت

والا فالمنقطع ثم السقط قد يكون واضحا او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي
ومن ثم احتيج الى التاريخ والذاني المدلس ويرك بصيغة تحتل
المقاء كعن وقال وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق ثم الطعن
اما ان يكون لكذب الراوي او تهمته بذلك او فحش غلطه او غفلته
او فسقه او وهمه او مخالفته او جهالته او بدعته او سوء حفظه فالاول
الموضوع والذاني المتروك والثالث المنكر على راي وكذا الرابع
والخامس ثم الوهم ان اطاع عليه باقراءن وجمع الطرق فاعمل
ثم المخالفة ان كانت بتغيير السياق فمدرج السناد او بدمج موقوف
بمرفوع فمدرج المتن او بتقديم وتأخير فالمقلوب او بزيادة راو فالمزبد
في متصل الاسانيد او بابطاله ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع الابدال
عمدا امتحانا او بتغيير حرف او حروف مع بقاء السياق فالمصحف
والمحرّف ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف الا اعالم
بما يحيل المعنى فان خفي المعنى احتيج الى شرح الغريب
وبيان المشكل ثم الجهالة وسببها ان الراوي قد فكذر نعوته فيذكر
بغير ما اشتهر به لغرض واتفقوا فيه الموضع وقد يكون مقلّا فلا يكفر
الاخذ عنه وفيه الوحدان او لا يسمى اختصارا وفيه المبهمات ولا يقبل
المبهم ولو ابهم بلفظ التعديل على الاصح فان سمي وانفرد واحد عنه
فمجهول العين او اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال وهو المستور
ثم البدعة اما بمكفر او بفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور والمأني

يقبل من لم يكن داعية في الاصح الا ان روى ما يقوي بدعته فيرد
على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي ثم سوء الحفظ ان كان
لزمنا فالشاف على راي او طاريا فالمختلط ومتى توبع السيمي
الحفظ بمعتبر وكذا المستور والمرسل والمدائس صار حديثهم حسنا
لا لذاته بل بالمجموع ثم الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله
عليه وسلم اما تصرحا او حكما من قوله او فعله او تقريرة او الى
اصحابي كذاك وهو من لقي النبي صلى الله عليه و سام مؤمنا
به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح او الى التابعي
وهو من لقي اصحابي كذلك فالاول المرفوع و الثاني الموقوف
و الثالث المقطوع و من دون التابعي فيه مثله ويقال للاخيرين
الاثر و المسند مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال فان قل عدده
فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى اسم ذي
صفة عليه كشعبة فالاول العلو المطلق و الثاني النسبي وفيه الموافقة
وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة وفيه
البذل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك وفيه المساواة وهي استواء
عدد الاسناد من الراوي الى آخرة مع اسناد احد المصنفين وفيه
المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف و يقابل العلو

بإقسامه الفزول فان تشارك الراوي ومن روى عنه في امر مثل الحسن
و اللقي فهو الاقران و ان روى كل^١ منهما فالمدنيج و ان روى
عن دونة فالأكبر عن الأصغر ومنه الآباء عن الأبناء وفي عكسه كثرة
ومنهم من روى عن أبيه عن جده وان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم
موت احدهما فهو السابق واللاحق و ان روى عن اثنين متفقين
الاسم ولم يتميزا فباختصاصه باحدهما يتبين المهمل و ان جحد^{١٩}
الشيخ مرويه جزما ردّ او احتمالا قبل في الاصح وفيه من حدث
ونسي و ان اتفق الرواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات
فهو المسلسل وصيغ الاداء سمعت و حدثني ثم اخبرني و قرأت
عليه ثم قرئ عليه و انا اسمع ثم انباني ثم ناولني ثم شانهني
ثم كتب اليّ ثم عن و نحوها فالاولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ
فان جمع الراوي فهو مع غيره و اولها اصرحها و ارفعها ما في الاملاء
و الثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فان جمع فهو كالخامس و الانباء
بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن و عنعنة المعاصر
محمولة على السماع الا من المدلس و قيل يشترط ثبوت لقائهما
و لومرة وهو المختار و اطبقوا المشاهدة في الاجازة المتلفظ بها و الكتابة
في الاجازة المكتوب بها واشتروا في صحة المنازلة اقترانها بالاذن بالرواية

و هي ارفع انواع الاجازة وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة والوصيفة
 بالكتاب والاعلام والا فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة والمجهول و
 للمعذور على الاصح في جميع ذلك ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم
 واسماء آبائهم فصاعدا و اختلفت اشخاصهم فهو المتفق والمفترق وان
 اتفقت الاسماء خطأ و اختلفت نطقا فهو المؤتلف والمختلف وان
 اتفقت الاسماء و اختلفت الالباء او بالعكس فهو المتشابه وكذا ان
 وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الاب والاختلاف في النسبة ويتركب
 منه ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه الا في حرف
 او حرفين او بالتقديم والناخير او نحو ذلك *

خاتمة

ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم
 واحوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة ومراتب الجرح واسوؤها الوصف
 بانفعل كالكذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب و اسهلها لين او
 سيئ الحفظ ارفيه ادنى مقال ومراتب التعديل و ارفعها الوصف
 بانفعل كوثق الناس ثم ما تأكد بصفة او صفتين كدقة ثقة او ثقة حانظ
 و ادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ و تقبل التزكية
 من عارف باسبابها ولو من واحد على الاصح و اخرج مقدم على
 التعديل ان صدر مبيّنا من عارف باسبابه فان خلا عن تعديل قبل
 مجملا على المختار ومعرفة كفى المهدين واسماء المكذبين ومن امنه

كنيته ومن اختلف في كنيته ومن كثر كناه او نعوته ومن وافقت
 كنيته اسم ابيه او بالعكس او كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه
 اسم ابيه ومن نسب الى غير ابيه او امه او الى غير ما يسبق الى
 الفهم ومن اتفق اسمه واسم ابيه وجده او اسم شيخه^(٢) و شيخ شيخه
 فصاعدا ومن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ومعرفة الاسماء المجردة
 والمفردة والكنى واللقاب والانساب الى القبائل والى الارطان بلاد
 ارضها او سككا او مجاورة والى الصنائع والحرف ويقع فيها الاتفاق و
 الاشتباه كالاسماء وقد تقع القبا ومعرفة اسباب ذلك ومعرفة الموالي
 من الاعلى ومن الاسفل بالرق او بالخلف ومعرفة الاخوة والاخوات
 ومعرفة ادب الشيخ والطالب ومن التحمل والاداء وصفة كتابة
 الحديث وعرضه وسماعه واسماعه والرحلة فيه وتصنيفه اما
 على المسانيد او على الابواب او على العلل او على الاطراف
 ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى
 ابي يعلى (بن) الفراء و صنفوا في غالب هذه النواع وهى نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل فليراجع لها مبسوطاتها
 والله الموفق والهادى لا اله الا هو *

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا * -] حيا قيوما سميعا بصيرا - و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اكبره تكبيرا -
[و صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس] كافة [بشيرا و نذيرا * و على آل محمد و صحبه و سلم تسليما كثيرا *] اما بعد
فان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث - قد كثرت * [لاثمة في القديم و الحديث - فمن صنف في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب - و الحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب و لم يرتب - و تلامه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا و ابقى اشياء للمعتقب - ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادى و صنف في قوانين الرواية - كتابا سماه الكفاية - و في آدابها كتابا سماه الجامع - لآداب الشيخ و السامع - و قل فن من فنون الحديث الا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما

قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من تاخر عن الخطيب - فاخذ من هذا العلم بنصيب - فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الاماع ^(٢) (في معرفة اصول الرواية وتقييد السماع -) و ابو حفص الميائجي جزءا سماه ما لا يسع المحدث جهله و امثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت - [و بسطت] ليتوفر علمها ؛ واختصرت * - [ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح . عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما ولى تدريب الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهذب فنونه و املاه شيئا بعد شئى فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب و اعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصد ها - و ضم اليها من غيرها نخب فوائدها - فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره - فلهذا عكف الناس عليه و ساروا بسيرة - فلا يحصى كم ناظم له و مختصر - و مستدرك عليه و مقتصر - و معارض له و منتصر - [فسالذي بعض الاخوان ان اخص له المهم من ذلك *] فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في مصطلح اهل الثر على ترتيب ابتكرته - و سبيل انتهجته - مع ما ضمنت اليه من شوارد الفرائد - و زوائد الفوائد - فرغب الى ثانيا ان اضع عليها

شرحها يحل رموزها - ويفتح كدورها - ويوضح ما خفى عن المبتدئ من
 ذلك - [فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك] فبالغت في
 شرحها في الايضاح والتوجيه - ونهت على خبايا زواياها لان صاحب
 البيت ادري بما فيه - وظهر لي ان ايراده على صورة البسط اليق - و
 دمجها ضمن توضيحها اوفق - فسلكت هذا الطريق القليل السالك - [فاقول]
 طالبا من الله التوفيق فيما هنالك - [اخبر] عند علماء هذا الفن
 مرادف للمحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل
 بالتراخي وما شاكلها الاخباري ومن يشتغل بالسنة النبوية الحديث
 وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير
 عكس و عبر ههنا بالخبر ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله اليها
 [اما ان يكون له طرق] اى اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق وفعيل
 في الكثرة يجمع على فعل بضم تين وفي الغلة على افعله والمراد
 بالطرق الاسانيد و الاسناد حكاية عن طريق المتن و تلك الكثرة احد
 شروط التواتر اذا وردت [بلا] حصر [عدد معين] بل تكون العادة
 قد احوالت تواطوهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفانا من غير قصد
 فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل
 في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الثنى عشر
 وقيل في الاربعين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل

بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فافاد العلم وليس يلزم ان يطرد في غيره
لاحتمال الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوى الامر
فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه و المراد بالاستواء
ان لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد ان الزيادة
ههنا مطلوبة من باب الاولى و ان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد
او المسموع لا ما ثبت بقضية العقل (الصرف فاذا جمع هذه الشروط
الاربعة وهى عدد كثير احالت العادة تواطؤهم على الكذب رورا ذاك
عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء و كان مستند انتهائهم الحس و
انضاف الى ذاك ان يصحب خبرهم افادة العلم لسامعه فهذا هو
المتواتر و ما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر
مشهور من غير عكس و قد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت
استلزممت حصول العلم وهو كذا في الغالب لكن قد يتخلف العلم
عن البعض لمانع و قد وضع بهذا تعريف المتواتر و خلافة قد يرد بلا حصر
ايضا لكن مع فقد بعض الشروط [او مع حصرهما فوق الاثنين]
اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط المتواتر [او بهما] اى باثنين
فقط [او بواحد] و المراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما
فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ان الاقل
في هذا العلم يقضي على الاكثر [فالاول وهو المتواتر و هو المفيد للعلم
اليقيني] فاخرج النظري على ما ياتي تقريره [بشروطه] التي

تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد
 ان الاخبار المتواترة يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحديث
 لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا نظريا وليس بشيء لان العلم
 بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي اذ النظر ترتيب
 امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او مظنون وليس في
 العامي اهلية ذاك فلو كان نظريا لما حصل لهم ولا ح بهذا التقرير
 الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري اذ الضروري يفيد العلم
 بلا استدلال والنظري يفيدته لكن مع الاستدلال على العادة وان
 الضروري يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية
 النظر وانما اهتمت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه الكيفية
 ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة
 الحديث او ضعفه ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال
 و صيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من
 غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير
 المتقدم يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على وما
 ادعاء من العزة ممنوع وكذا ما ادعاء غيره من العدم لان ذلك
 نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال و صفاتهم
 المقتضية لبعاد العادة ان يتواطؤوا على الكذب او يحصل منهم اتفان
 ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في الاحاديث

ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرق تعدد التحيل العادة تواطؤهم على الكذب الى آخر الشروط افان العلم اليقيني بصحته الى فائله ومثل ذاك في الكتب المشهورة كثير [والثاني] وهو الاول من اقسام الاحاد ما له طرق محصورة باكثر من اثنين [وهو المشهور] عند المحدثين سمي بذاك لوضوحه [وهو المستفيض على راي] جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذاك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهايه سواء والمشهور اعم من ذاك ومنهم من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على الاسنة فيشمل ما له اسناد واحد فصاعدا ويطلق على ما لا يوجد له اسناد اصلا [والثالث العزيز] وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي بذاك اما لقلة وجوده واما لكونه عزاي قوي لمجيئه من طريق اخرى [وليس شرطا المصحح خلافا لمن زعمه] وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يومى كلام احكام ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال المصحح ان يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون له راويان ممن يتداوله اهل الحديث الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة وصرح القاضي ابوبكر بن العربي في شرح البخاري بان ذاك شرط البخاري

واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر **لأنه** قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه غير عمر ولم يروه عن عمر **العلقمة** قلنا قد خطب به عمر رضى الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه **المنكره** كذا قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر رضى الله عنه منع في تغرد **العلقمة** عنه ثم تغرد محمد بن ابراهيم به عن **العلقمة** ثم تغرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند محدثين وقد وردت لهم متابعات لا يعتد بها وكذا لانسام جوابه في غير حديث **عمر** قال ابن رشيد واقد كان يكفى القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين لى ان ينتهى لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم و اما صورة العزيز التي حررها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اول من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث انس رضى الله تعالى عنه و البخاري من حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وواده لحديث ورواه عن انس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة [والرابع الغريب]

و هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من
السند على ما يقسم الى الغريب المطلق والغريب النسبي [وكنها]
اي الاقسام الاربعة المذكورة [موى الاول] و هو المتواتر [آحاد] ويقال
لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد في
الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر [وفيها] اي وفي الآحاد [المقبول]
وهو ما يجب العمل به عند الجمهور [وفيها] المردود وهو الذي لم يرجح
صدق الخبر به [لتوقف الاستدلال] بها على البحث عن احوال روايتها
دون الاول و هو المتواتر فكله مقبول لانادته القطع بصدق صحبه بخلاف
غيره من اخبار آحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان
يوجد فيها اصل صفة القبول و هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد و
هو ثبوت كذب الناقل او لا يوجد هذا ولا ذاك فالاول يغلب على الظن
صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والذاني يغلب على الظن كذب
الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والمآل ان وجدت قرينة تلحقه باحد
القسمين التحق به و الا فيتوقف فيه و اذا توقف عن العمل به صار
كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول والمه
اعلم [وقد يقع فيها] اي في اخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور و
عزيز و غريب [ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار] خلافا
لمن ابى ذلك و الخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق
العلم قيده بكونه نظريا و هو الحاصل عن الاستدلال و من ابى الاطلاق

خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده ظني لكنه لا ينبغي ان ما
 احتف بالقرائن ارجح مما خلا عنها والخبر المختلف بالقرائن انواع منها
 ما اخرج الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف
 به قرائن منها جالتهما في هذا الشأن و تقدمهما في تمييز الصحيح
 على غيرهما و تلقى العلماء الكتابيهما بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى
 في اداة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا
 يختص بما لم يتقدده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب
 بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد
 المتناقضان العام بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر وما
 عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على
 وجوب العمل به لا على صحته منعناه وسند المنع انهم متفقون على
 وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فلم يبق للصحيحين
 في هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى
 نفس الصحة ومن صرح بافادة ما اخرج الشيخان العلم النظري
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفريني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله
 الحميدي و ابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال المزية
 المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق
 متباينة سالمة عن ضعف الرواة والعلل ومن صرح بافادته العلم
 النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن فورك

وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقدمين حيث لا يكون غربا
 كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلا و يشاركه فيه غيره
 عن الشافعي و يشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
 العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وان فيهم من
 الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من
 غيرهم ولا يتشكك من له اننى ممارسة بالعلم و اختيار الناس
 ان مالكا مثلا لو شافه بخبر انه صادق فيه فاذا انضاف اليه ايضا
 من هو في تلك الدرجة ازداد قوة و بعد عما يخشى عليه من السهو
 وهذه الانواع التى ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالم
 بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطاع على العلل وكون
 غيره لا يحصل له العلم بصدق ذاك لقصوره عن الارصاف المذكورة
 لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور و يحصل الانواع الثلاثة التى
 ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والذاني بماله طرق متعددة
 و الثالث بما رواه الائمة و يمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد
 فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه والله اعلم [ثم الغرابة اما ان تكون في
 اصل السند] اى في الموضوع الذي يدور الاسناد عليه و يرجع ولو
 تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي [او لا تكون]
 كذلك بان يكون التفرد في اثنا عشر كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد
 ثم يتفرد برأيته عن واحد منهم شخص واحد [فالاول الفرد المطلق]

كحديث النهى عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب الايمان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع رواته او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة اذناك [والثاني الفرد النسبي] سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا [ويقل اطلاق الفردية عليه] لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما واما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان او اعرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا فاكثر المحدثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسلا ام منقطعا ومن ثمة اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وايض كذاك لما حررناه وقل من نبة علي

النكتة في ذلك والله اعلم [وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط
 متصل السند غير معال ولا شاذ هو الصحيح لذاته] وهذا اول
 تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القبول
 على اعلاها اولا الاول الصحيح لذاته والذاني ان وجد فيه ما يجبر
 ذلك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحيث
 لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول
 ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح
 لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
 والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق
 او بدعة والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه منه بحيث يتمكن
 من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صديقه اديه منذ سمع فيه
 وصححه الى ان يودي منه وقيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا
 في ذلك والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث
 يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه والسند
 تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة
 خفية قاذحة والشاذ لغة الفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
 من هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتي * تنبيه * قوله خبر الاحاد
 كالجنس وباقى قيود كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله
 غير عدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يوزن

بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما
يسمى صحيحا بالمر خارج عنه كما تقدم [و تتفاوت رتبة] أى
نصحيح [بحسب تفاوت هذه الوصاف] المقتضية للتصحيح في القوة
فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت
ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية و اذا
كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة العليا
في ذلك ما يطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمرو بن ابيه و محمد بن سيرين عن عبيدة
بن عمرو السلماني عن علي و كبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن
مسعود و دونها في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بريدة عن
جده عن ابيه ابي موسى و محمد بن سلمة عن ثابت عن انص
و دونها في الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة و كالعلاء
بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان اجمعهم يشملهم
اسم العدالة والضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفات المرجحة
ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من
قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية
من يعد ما يتفرد به جمعنا كمحمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر
عن جابر و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده و قدس على هذه

المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هى التى اطلق عليها بعض الائمة
 انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم
 يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذاك ارجحيته على
 ما لم يلقوه وملتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه
 بالنسبة لى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى
 ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول
 واختلاف بعضهم في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه
 الحثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
 في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن
 ابي علي الذيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب
 مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح البخاري لانه انما نفى
 وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفي انما هو ما يقتضيه
 صيغة افعل من زيادة صحة في كتاب يشار كتاب مسلم في الصحة
 يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن
 بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذاك
 مما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب و لم يفصح
 احد منهم بان ذاك راجع الى الاصححة ولو افصحوا به لردده عليهم
 شاهد الوجود فالصفات التى يدور عليها الصحة في كتاب البخاري
 اتم منها في كتاب مسلم واشد وشرطه فيها اقوى واشد اما رجحانه

من حديث الاتصال فلاشترطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه و لو مرة و اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة و الزم البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل العنعنة اصلا و ما الزمه به ليس بلزم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا و المسئلة مفروضة في غير المدلس و اما رجحانه من حيث العدالة و الضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم و مارس حديثهم بخلاف مسلم في الاسرى و اما رجحانه من حيث عدم الشذوذ و الاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم و اعرف منه بصناعة الحديث و ان مسلما تلميذه و خريجه و لم يزل يستفيد منه و يتتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم و الاجاء [و من ثمه] اي و من هذه الجهة وهي ارجحية شرط البخاري على غيره [قدم صحيح البخاري] على غيره من الكتب المصنفة في الحديث [ثم] صحيح [مسلم] لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا سوى ما علل [ثم] قدم في ارجحية من حديث الاصححة [ما

وأفقه شرطهما [لأن المراد به رواتهما مع باقى شروط الصحيح و رواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الابدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مثله و ان كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما فخرج لذا من هذا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة وثمة قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحديث المذكورة واما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى يقتضى الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حقيقته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي اخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا و كما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لك عن ثمانع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال [فان خف الضبط] اي قل يقال خف القوم خفونا قلوا والمراد مع بقية الشرط المتقدمة في حد الصحيح [فهو الحسن لذاته] لا لشيء خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه و خرج

باشتراط باقى الاوصاف الضعيف وهذا القسم من احسن مشارك
للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه و مشابه له في انقسامه الى
مراتب بعضها فوق بعض [وبكثرة طرقه صحيح] وانما يحكم له بالصحة
عند تعدد المراتب لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصره ضبط
راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد
الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد
الوصف [فان جمعا] اى الصحيح والحسن في وصف واحد كقول
الترمذي وغيره حديث حسن صحيح [فللتردد] الحاصل من
المجتهد [فى الناقل] هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها
[وهذا حديث] يحصل منه [التفرد] بتلك الرواية وعرف بهذا جواب
من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح
نفى الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل
الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد
ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح
باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان
حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من
الذي يعدّ وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه

صحيح لان الجزم اقوى فيه من التردد وهذا حديث التفرد - [و الا]
 اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون
 [باعتبار الاسنادين] احدهما صحيح والآخر حسن و على هذا
 بما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان
 كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان
 يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لانعرفه الا من هذا الوجه فاجوب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا
 و انما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن
 من غير صفة اخرى و ذاك انه يقول في بعض الاحاديث حسن
 وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 وفي بعضها حسن غريب و في بعضها صحيح غريب وفي بعضها
 حسن صحيح غريب و تعريفه انما وقع على الاول فقط و عبارته
 ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه و ما قلنا في كتابنا
 حديث حسن فانما اردنا به حسن اسنادا عندنا فكل حديث يروى
 و لا يكون رايه متهما بكذب و يروى من غير وجه نحو ذاك و لا يكون
 شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه
 حسن فقط و اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن
 صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف
 ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط و كانه ترك ذلك استغناء

لشهرته عند اهل الفن و اقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه
 حسن فقط اما لغموضه و اما لانه اصطلاح جديد و لذلك قیده بقوله
 عندنا و لم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و بهذا التقرير
 يندفع كثير من الایردات التي طال البحث فيها و لم يسفر وجه
 توجيهها فلله الحمد على ما اهتم و علم [و زيادة رويها] اى الصحيح
 و الحسن [مقبولة ما لم تقع مصادفة لرواية من هو اوثق] ممن لم يذكر
 تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها و بين رواية من
 لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي
 يتفرد به الثقة و لا يرويه عن شيخه غيره و اما ان تكون مصادفة بحديث
 يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها و
 بين معارضها فيقبل الراجح و يرد المرجوح و اشتهر عن جمع من العلماء
 القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل و لا يتأتى ذلك على طريق
 المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفسرون
 الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه و العجب ممن اغفل ذلك
 منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح و كذا
 الحسن و المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن
 مهدي و يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و
 على بن المديني و البخاري و ابي زرعة و ابي حاتم و النسائي و
 الدارقطني و غيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و غيرها

و لا يعرف عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة و أعجب من ذلك اطلاق
كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي
رحمه الله يدل على غير ذلك فانه قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به
حال الراوي في الضبط ما نصه و يكون اذا شرك احدا من الحفاظ
لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة
مخرج حديثه و متى خالف ما وصفت اضر ذلك بحديثه انتهى
كلامه و مقتضاها انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه يدل
على ان زيادة العدل عنده لا يانزم قبولها مطلقا و انما تقبل من الحفاظ
فانه اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه
من الحفاظ و جعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته
لانه يدل على تحريه و جعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه
الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها
و الله اعلم [فان خولف الراوي بأرجح منه] لمزيد ضبط او كثرة
عدد او غير ذلك من وجوه الترجيحات [فالأرجح] يقال له [الحفظ
و مقابله] و هو المرجوح يقال له [الشان] مثال ذلك ما رواه الترمذي
و النسائي و ابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن
عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا توفي على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله و سلم و لم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه
الحديث و تابع ابن عيينة على وصله ابن جريح و غيره و خالفهم

حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن
 عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن
 زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذاك رجح أبو حاتم رواية من هو
 أكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول
 مخالفا لمن هو أولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب
 الاصطلاح [و] أن وقعت المخالفة [مع الضعف فالراجع] يقال له
 [المعروف ومقابله] يقال له [المنكر] مثاله ما رواه ابن أبي حاتم
 من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات
 المقرئ عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أقام الصلوة وآتى الزكوة
 وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لأن
 غيره من الثقات رواه عن أبي إسحق موتونا وهو المعروف وعرف
 بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا
 في اشتراط المخالفة واقترافا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر
 راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم [و] ما تقدم
 ذكره [من الفرد النسبي] أن وجد بعد ظن كونه فردا قد [وافقه
 غيره فهو المتابع] بكسر الموحدة والمتابعة على مراتب أن حصلت
 للراوي نفسه فهي التامة وأن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة
 ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي رحمه الله

فى الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى
 تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلثين
 فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك
 فعدوه في غرائبهم لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم
 عليكم فاقدروا له لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعوا وهو عبد الله
 بن مسلمة القعنبي كذا اخرج البخاري عنه عن مالك فهذه متابعة
 تامة وجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية
 عاصم بن محمد عن ابيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله بن عمر
 بلفظ فكمالوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه
 المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى
 لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذاك الصحابي [وان وجد
 متن] يروى من حديث صحابي آخر [يشبهه] فى اللفظ والمعنى
 او فى المعنى فقط [فهو الشاهد] ومثاله فى الحديث الذي قدمناه
 ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر مثل حديث عبد الله
 بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى فهو ما رواه
 البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة رضى الله عنه بلفظ

فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وخص قوم المتابعة بما حصل
 باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل
 بالمعنى كذاك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر
 فيه سهل [و] اعلم [ان تتبع الطرق] من الجوامع والمسانيد
 والاجزاء [لذلك] الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له
 متابع ام لا [هو الاعتبار] وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات
 والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسيم لهما و ليس كذاك بل هو هيئة
 التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول يحصل فائدة
 تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم [ثم المقبول] ينقسم
 ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه [ان سلم من المعارضة]
 اي ام يات خبر بصاده [فهو المحكم] وامثله كثيرة [وان عورض]
 فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا فالثاني
 لا اثر له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة
 [به مثله] فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف او لا
 [فان امكن الجمع فهو] النوع المسمى [مختلف الحديث] ومثل
 له ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من
 المجذوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما المتعارض

ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدي بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذاك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره و الاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعدي شيء شيئاً وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حديث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعنى ان الله سبحانه وتعالى ابتداءً ذاك في الثانى كما ابتداءً في الاول واما الامر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حصلاً للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي رحمه الله كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه و صنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما [وان لم يمكن الجمع] فلا تخلو اما ان يعرف التاريخ اولا فان عرف [وثبت المتأخر] به ار باصرح منه [فهو النسخ] والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه والنسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخاً مجاز لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بصورة اصرحها ماورد

في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كذب قهركم من زيارة القبور الا فزروها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بانه متاخر كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مسته النار اخرجاه اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس منها ما يرويها الصحابي المتاخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينتج ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا قبل اسلامه و اما الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك و ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد او لا فان امكن الترجيح تعين المصير اليه [والا] فلا فصار ما ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ [فالترجيح] ان تعين [ثم التوقف] عن العمل باحد الحديثين والتعبير بالتوقف اولى من التعبير بالتساوط لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة للمعبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر اغيرة

ما خفي عليه والله تعالى اعلم [ثم المردود] و هو موجب الرد [اما
 ان يكون لسقط] من اسناد [او طعن] في راوى اختلاف رجوة
 الطعن اعم من ان يكون الامر يرجع الى ديانة الراوى او الى ضبطه
 [فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من] تصرف [مصنف
 او من آخره] اى الاسناد [بعد التابعى او غير ذلك فالاول المعلق]
 سواء كان الساقط واحدا او اكثر وبينه وبين المعضل الاتى ذكره عموم
 و خصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان
 فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق
 بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يفترق منه اذ هو اعم
 من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ان يحذف الا لصحابي
 او الا التابعى و لصحابي معا ومنها ان يحذف من حديثه و
 يضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد
 اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا و الصحيح في هذا التفصيل فان
 عرف بالذات او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضى به و الافتعليق
 و انما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم
 بصحته ان عرف بان يجرى معنى من وجه آخر فان قال جميع
 من احذفه ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام و الجمهور
 لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح ههنا ان وقع الحذف في

كتاب التزمّت صحته كالبخارى فما اتى فيه بالاجزم حمل على اذه
 ثبت اسنادة عذده و انما حذف لغرض من الغراض و ما اتى فيه
 بغير الاجزم ففيه مقال وقد اوضحت امثلة ذلك فى النكت على
 ابن الصلاح [والثانى] وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو
 [المرسل] و صورته ان يقول التابعي سواء كان كبيراً او صغيراً قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرتة
 كذا و نحو ذلك و انما ذكر فى القسم المردود للجهل بحال المحذوف
 لانه يحتمل ان يكون صحابياً و يحتمل ان يكون تابعياً و على الثانى
 يحتمل ان يكون ضعيفاً و يحتمل ان يكون ثقة و على الثانى يحتمل
 ان يكون حمل عن صحابي و يحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر
 و على الثانى فيعود الاحتمال السابق و يتعدد اما بالتجويز العقلي
 فالى ما لا نهاية له و اما بالاستقراء فالى ستة او سبعة و هو اكثر ما
 وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي
 اذه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحذوفين الى التوقف لبقاء
 الاحتمال و هو احد قولى احمد و ثانيهما و هو قول المالكيين و الكوفيين
 يقبل مطلقاً و قال الشافعى رحمه الله تعالى يقبل ان اعتضد
 بمجيئه من وجه آخر يثبت الطريق الاولى مسنداً كان او مرسلًا ليترجم
 احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر و نقل ابو بكر الرازي من
 الحنفية و ابو الوليد الباجى من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل

عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا [و] القسم [الثالث] من اقسام
السبق من الاسناد [ان كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل]
و[الا] بان كان السبق اثنين غير متواليين في موضعين مثلا [فهو المنقطع]
وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي [ثم]
ان السبق من الاسناد [قد يكون واضحا] يحصل الاشتراك في معرفته
ككون الراوى مثلا لم يعاصر من روى عنه [او] يكون [خفيا]
فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الاسانيد
[فالاول] وهو الواضح [يدرك بعدم التلقي] بين الراوى و شيخه بكونه
لم يدرك عصرة او الدركة لكن لم يجتمعا و ليست له منه اجازة و لا وجادة
و من ثمة احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة و وفياتهم
و اوقات طلبهم و ارتحالهم و قد اقتضخ اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ
ظهر بالتواريخ كذب دعوائهم [و] القسم [الثاني] وهو الخفي [المدلس]
بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه و اوهم سماعه
للحديث ممن لم يحدثه و اشتقاقه من الدلس بالتحريك و هو
اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء و يرد المدلس
[بصيغة] من صيغ الاداء [يحتمل] وقوع [اللقاء] بين المدلس
و من اسند عنه [كعن و] كذا [قال] و متى وقع بصيغة
مربحة لا تجوز فيها كان كذبا و حكم من ثبت عنه التدلس
اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على

الاصح و كذا المرسل الخفي اذا صدر [من معاصر لم يلق] من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المبدلين و المرسل الخفي دقيق يحصل تحريرة بما ذكره هذا وهو ان التداليس يختص بهن روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره و لم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي و من ادخل في تعريف التداليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه و الصواب التفرقة بينهما و يدل على ان اعتبار اللقي في التداليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي و قيس ابن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم من قبيل الارسال لا من قبيل التداليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التداليس لكان هؤلاء مبدلين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه و آله وسلم قطعاً و لكن لم يعرف هل لقوه ام لا و ممن قال باشتراط اللقي في التداليس الامام الشافعي و ابو بكر البزار و كلام الخطيب في الكفاية يقتضيه و هو المعتمد و يعرف عدم الملاقاة باخباره عن نفسه بذلك او بجزم امام مطلع و لا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما لاحتمال ان يكون من المزيد و لا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال و الانقطاع و قد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل مبهم المرامل و كتاب المزيد في متصل الاسانيد و انتهت ههنا اقسام حكم

الساقط من الامتنان [ثم الطعن] يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة و خمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذاك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في موجب الرد على سبيل التذلي لان الطعن [اما ان يكون الكذب الراوي] في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام بان يروى عنه ما لم يقله صلى الله عليه وسلم متعمدا لذاك [او تهمته بذاك] بان لا يروى ذاك الحديث الا من جهته و يكون مخالفا للقواعد المعلومة و كذا من عرف بالكذب في كلامه و ان لم يظهر منه وقوع ذاك في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام و هذا دون الاول [او محش غلطه] اى كثرته [او غفلته] عن الاتقان [او فسقه] اى بالفعل او القول مما لم يبلغ الكفر و بينه و بين الاول عموم و انما افرد الاول كون القدح به اشد في هذا الفن و اما الفسق بالمعتقد فسياتي بيانه [او وهمه] بان يروى على سبيل التوهم [او مخالفته] اى للثقات [او جهالته] بان لا يعرف فيه تعديل و لا تجريح معين [او بدعته] وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة [او سوء حفظه] وهى عبارة عن ان يكون غلطه اقل من اصابته [فالقسم الاول] وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام [هو الموضوع] و الحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد

يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها
 ذاك و انما يقوم بذاك منهم من يكون اطلاعه تاما و هذه ثاقبا
 و فهمه قويا و معرفته بالقرائن الدالة على ذاك متمكنة و قد يعرف
 الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذاك لاحتمال
 ان يكون كذب في ذاك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل
 بذاك الاقرار اصلا و ليس ذلك مرادة و انما نفى القطع بذاك و لا يلزم
 من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب و هو هناك
 كذلك و لولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل و لا رجم المعتبر بالزنا
 لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به و من القرائن التي يدرك
 بها الوضع ما يوخذ من حال الراوي كما وقع لمامون بن احمد انه ذكر
 بحضرته الخلف في كون الحسن سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه
 اولا فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وآله و سام
 انه قال سمع الحسن عن ابي هريرة و كما وقع لغياث بن ابراهيم
 حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال
 اسنادا الى النبي صلى الله عليه وآله و سام انه قال لا سبق الا في نصل او خف
 او حافر او جناح فزاد في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب
 لاجله فامر بذبح الحمام و منها ما يوخذ من حال المروي كان يكون
 مناقضا لذم القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح
 العقل حديث لا يقبل شيئا من ذاك التاويل ثم المروي تارة بخبره

الواضع و تارة يأخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح او قد ماء
الحكماء او السرائليات او يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا
صحيحا ليروج و الحامل للمواضع على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة
الجهل كبعض المتعبددين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى
بعض الروساء او الاغراب اقصد الاشتهار و كل ذلك حرام باجماع من
يعتد به الا ان بعض الكرامية و بعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
في الترغيب و التهيب و هو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان
الترغيب و التهيب من جملة الاحكام الشرعية و اتفقوا على ان تعتمد
الكذب على النبي صلى الله عليه وآله و سلم من الكبائر و بالغ ابو محمد
أجويني تكفرا من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه و سلم و اتفقوا
على تخريم رواية الموضوع الامقرونا ببيانه لقوله صلى الله عليه و سلم
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين اخرجه مسلم
[و] القسم [الثاني] من اقسام المردود و هو ما يكون بسبب تهمة الراوي
بالكذب [هو المردود الثالث المنكر على راي] من لا يشترط في المنكر
قيد المخالفة [وكذا الرابع و الخامس] فمن فحش غلطه او كثرت
غفلاته او ظهر فسقه [فحديثه منكر ثم الوهم] و هو القسم السادس
و انما اوضح به اطول الفصل [ان اطلع عليه] اى على الوهم
[بالقرائن] الدالة على وهم رواية من وصل مرسل او منقطع او ادخال
حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القادحة و يحصل معرفة

ذلك بكثرة التتبع [وجمع الطرق فـ] هذا هو [المعلل] وهو من اغمض
 انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما
 ثاقبا و حفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية
 بالاسانيد و المتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن
 كعلي بن المديني و احمد بن حنبل و البخاري و يعقوب بن
 شيبة و ابي حاتم الرازي و ابي زرعة و الدارقطني و قد يقصر عبارة
 المعلل عن اقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار و الدرهم
 [ثم المخالفة] وهو القسم السابع [ان كانت] واقعة [بـ] هـبب [تغيير
 السياق] اي سياق الاسناد [فـ] الواقع فيه ذلك التغيير هو [مدرج
 الاسناد] و هو اقسام الاول ان يروي جماعة الحديث باهانيد مختلفة
 فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد و
 لا يبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الاطراف منه فانه عنده
 باسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاول و منه ان يسمع الحديث
 من شيخه الاطراف منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما
 بخلاف الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين
 مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي
 احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر
 ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول
 كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو متن

ذاك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما
 مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله
 وتارة يكون في اثنائه وتارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع بعطف جملة
 على جملة [او بدمج موقوف] من كلام الصحابة او من بعدهم
 [بمرفوع] من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل
 [ف-] هذا هو [مدرج المتن] ويدرك الادراج بوزن رواية مفصلة للقدر المدرج
 مما ادرج فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض الائمة
 المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك
 وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما
 ذكر مرتين او اكثر والله الحمد [او] ان كانت المخالفة [بتقديم وتأخير]
 اى في الاسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم
 اب الآخر [ف-] هذا هو [المقلوب] وللخطيب فيه كتاب رافع الارتباب
 وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم
 في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه فقيه ورجل تصدق بصدقة
 اخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا ممن انقلب على
 احد الرواة واما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في
 الصحيحين [او] ان كانت المخالفة [بزيادة راء] في اثناء الاسناد ومن
 لم يزدها اتقن ممن زادها [ف-] هذا هو [المزيد في متصل الاسانيد]
 وشرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا فمتى كان

معذعنا مثلا ترجحت الزيادة [أو] ان كانت المخالفة [بإبدال] الى الراوي [و لا مرجح] لاحد الروایتين على الاخرى [ف-] هذا هو [المضطرب] وهو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد [وقد يقع الابدال عمدا] لمن يراد اختصار حفظه [امثانا] من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب او المعلن [أو] ان كانت المخالفة [بتغيير حرف او حروف مع بقاء] صورة الخط في [السياق] فان كان ذلك بالنسبة الى الذقط [فالمصحف و] ان كان بالنسبة الى الشكل فـ [المحرف] و معرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في السماء التي في الاسانيد [ولا يجوز تعمد تغيير] صورة [المتن] مطلقا ولا الاختصار منه [بالنقص و] لا ابدال اللفظ [المراد] باللفظ المرادف له [الالعالم] بمدلولات الالفاظ و [بما يحيل المعانى] على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث فالأكثر على جوازه بشرط ان يكون الذي تختصره عالما لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقية منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان

حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد يفتقد ما له تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للمعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازه باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فمسي لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا للفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ابراه الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق [فان خفي المعنى] بان كان اللفظ مستعملا بقله [احتيج الى] الكتب المصنفة في [شرح الغريب] ككتاب ابي عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين ابن قلامة على الحروف واجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ ابو موسى المديني فنقب عليه واستدرك وللزمخشري كتاب اسمه الغائق بحسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه اسهل

الكتب تداولاً مع اعمواز قليل فيه و ان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار و بيان المشكل [منها] وقد اكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي و الخطابي و ابن عبد البر و غيرهم [ثم الجهالة] بالراوي و هي السبب الثامن في الطعن [وسببها] امران احدهما [ان الراوي قد يكثر نعوته] من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشيئ منها [فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض] من الاغراض فيظن انه آخر فيحصل الجهل بحاله [و صنفوا فيه] اى في هذا النوع [الموضح] لاهام الجمع و التفريق اجاد فيه الخطيب و سبقه اليه عبد الغني ثم الصوري و من امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر و سماه بعضهم حماد بن السائب و كناه بعضهم ابا النصر و بعضهم ابا سعيد و بعضهم ابا هشام فصار يظن انه جماعة و هو واحد و من لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك [و] الامر الثاني ان الراوي [قد يكون مقلاً] من الحديث [فلا يكثر اخذ عنه و] قد صنفوا [فيه الواحدان] و هو من لم يرو عنه الا واحد و لو سمي فممن جمعه مسلم و الحسن بن سفيان و غيرهما [ولا يسمى] الراوي [اختصاراً] من الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان و يستدل على معرفة اسم المبهمة بورودة من طريق اخرى مسمى [و] صنفوا [فيه]

[المبهات ولا يقبل] حديث [المبهم] ما لم يهضم لان شرط قبول الخبر عدالة روايته ومن ابهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته [و] كذا لا يقبل خبره [لوابهم بلفظ التعديل] كان يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره وهذا [على الاصح] في المسئلة ولهذه النكتة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكا بالظاهر ان الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما اجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق [فان ممى] الراوي [وانفرد] راو [واحد] بالرواية [عنه فـ] هو [مجهول العين] كالمبهم الا ان يوثقه غير من يتفرد عنه على الاصح وكذا من يتفرد عنه اذا كان متاهلا لذلك [او] ان روى عنه [اثنان فصاعدا ولم يوثق فـ] هو [مجهول الحال و هو المستور] وقد قبل روايته جماعة بغير قيد و ردها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر [ثم البدعة] وهى السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهى [اما] ان تكون [بمكرر] كان يعتقد ما يستلزم الكفر [او بمفسق] فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قيل

والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفتها
مبتدعة و قد تباعف فكفر مخالفتها فلو اخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم
تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امرا
متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد
عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذاك ضبطه لما يرويه
مع ورعه وثقواه فلا مانع من قبوله [والذاني] وهو من لا يقتضي بدعته
التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقليل يرد مطلقا وهو
بعيد و اكثر ما علل به ان في الرواية عنده ترويجا لامره وتنويها بذكره
وعلى هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع شيعي يشاركه فيه غير مبتدع
وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل [يقبل
من لم يكن داعية] الى بدعة لان تزئين بدعته قد يحمله على
تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه من مذهبه وهذا [في
الاصح] واغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من
غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية [الا ان روى ما يقوي
بدعته فيرد على] المذهب [المختار وبه صرح] الحافظ ابو اسحق
ابراهيم بن يعقوب [الجوزجاني شيخ] ابي داود و [النسائي] في
كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة و منهم زانغ عن الحق
اي عن السنة^(٢١) صادق المهجة فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه

ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى وما قاله متجه لان العلة
 التي ترد حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق
 مذهب المبتدع ولولم يكن داعية و الله اعلم [ثم سوء الحفظ] وهو
 السبب العاشر من اسباب الطعن و المراد به من لم يرجع جانب
 اصابته على جانب خطائه و هو على قسمين [ان كان لزما] للراوي
 في جميع حالاته [فـ] هو [الشاذ على رأى] بعض اهل الحديث [او]
 ان [كان] سوء الحفظ [طاريا] على الراوى اما لكبره او اذهاب بصره او
 لاحتراق كتبه او عدها بان كان يعتمد عليها فرجع الى حفظه فساء [فـ] هذا
 هو [المختلط] والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل
 واذا لم يتميز توقف فيه و كذا من اشتبه الامر فيه و انما يعرف ذلك
 باعتبار الآخذين عنه [ومتى توبع السبى الحفظ بمعتبر] كان يكون
 فوقه او مثله لادونه [وكذا] المختلط الذي لا يتميزو [المستور] الاسناد
 المرسل و [كذا] المدلس [اذا لم يعرف المحذوف منه] صار حديثهم
 حسنا لذاته بل [وصفه بذلك] باعتبار [المجموع] من المتابع والمتابع
 لان كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد
 سواء فان اجاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين
 من الاحتمالين المذكورين و دل ذلك على ان الحديث محفوظ
 فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم و مع ارتقائه
 الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته و ربما توقف

بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن
من حيث القبول والرد [ثم الاسناد] وهو الطريق الموصلة الى
المتن و المتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد وهو من الكلام وهو
[اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم] و يقتضى لفظه
اما [تصرّحاً او حكماً] ان المنقول بذلك الاسناد [من قوله] صلى
الله عليه وآله وسلم [ار] من [فعله او] من [تقريره] مثال
المرفوع من القول تصرّحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرّحاً ان يقول الصحابي
رايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير
تصرّحاً ان يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كذا او يقول هو او غيره فعل فلان او فعل بحضرة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً
لا تصرّحاً ما يقول الصحابي الذي لم ياخذ عن الاسرائيليات ما
لا مجال للاجتهاد فيه و لاله تعلق بيدان لغة او شرح غريب كالخبار عن
الامور الماضية من بدأ الخلق و اخبار الانبياء عليهم السلام او الاتية

كالملاحم أو الفتن و احوال يوم القيامة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله
 ثواب مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره
 بذلك يقتضي مخبرا له و ما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا
 للقاتل به و للموقف للصحابة الا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فهذا وقع الاحتراز عن القسم
 الثاني و اذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
 و مثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا مجال
 للاجتهاد فيه فينزل على ان ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة علي كرم الله
 وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين و مثال المرفوع
 من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة
 ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم
 على سؤاله عن امور دينهم و ان ذلك الزمان زمان نزول الوحي
 فلا يقع من الصحابة فعل شيعي ويستمررون عليه الا و هو غير ممنوع
 الفعل و قد استدلل جابر و ابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 العزل بانهم كانوا يفعلونه و القرآن ينزل و لو كان مما ينهى عنه لنهى
 هذه القرآن و يلتحق بقولي حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع

الصبيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وآله وسلم كقول التابعي
 عن الصحابي يرفع الحديث او يرويه او ينميه او رواية او يباغ به او رواه
 و قد يقتصرون على القول مع حذف القائل و يريدون به النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله تعالى
 عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص
 باهل البصرة ومن الصبيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا
 فالأكثر على ان ذلك مرفوع و نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا
 قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يصفها الى صاحبها كسنة العمرين
 وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشانعي رحمه الله في اصل المسئلة قولان و
 ذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية و ابو بكر الرازي
 من الحنفية و ابن حزم من اهل الظاهر و احتجوا بان السفة تتردد
 بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم و بين غيره و اجيبوا بان احتمال ارادة
 غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم و سلم بعيد و قد روى البخارى في صحيحه
 في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته
 مع الحجاج حيث قال له ان كنت تريد السنة فهتجر بالصلاة قال
 ابن شهاب فقلت لسالم ائعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 و هل يعنون بذلك الاسنة فنقل سالم و هو احد فقهاء السبعة من اهل
 المدينة واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة اتهم اذا اطلقوا الهنة
 لا يريدون بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و اما قول بعضهم

ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول ابي قلابة عن
انهم من السنة اذا تزوج البكر على الذيب اقام عندها سبعا اخرجاه
في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا رفعه الى النبي صلى
الله عليه وسلم اى لو قلت لم اكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن
ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي
امرنا بكذا ونهينا عن كذا فالخلاف فيه كـالخلاف في الذي قبله لان
مطلق ذلك ينصرف بظاهرة الى من له الامر والنهي وهو رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا
باحتمال ان يكون المراد غيره كمر القرآن او الاجتماع او بعض الخلفاء
او الاستنباط و اجيبوا بان اصل هو الاول وماءداه محتمل لكنه
بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت
لا يفهم عنه ان امره الا رئيسه واما قول من قال يحتمل ان يظن
ما ليس بامر امرا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما
لوهج فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكذا وهو احتمال
ضعيف لان الصحابي عدل عازف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد
التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما
تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الانعال بانه
طاعة لله او لرسوله او معصيته كقول عمار من هاهنا يوم الشك الذي

يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فلهذا حرم
الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وآله وسلم
[او] ينتهي غاية الاسناد [الى الصحابي كذلك] الى مثل ما
تقدم في كون اللفظ يقتضى التصريح بان المنقول هو من قول
الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجلي في جميع ما تقدم بل
معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا
المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف
الصحابي من هو فقلت [وهو من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولو دخلت ردة في الاصح]
والمراك باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماشاة ووصول احدهما
الى الآخر وان لم يكلمه و يدخل فيه رواية احدهما الآخر سواء كان
ذاك بنفسه او بغيره والتعبير باللقى اولى من قول بعضهم الصحابي
من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن ام مكتوم
ونحوه من العميات وهم صحابة بلا تردد واللقى في هذا التعريف
كالجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور
لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا
لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه

سيبعث ولم يذكر البعثة وفيه نظر وقولي ومات على الاسلام فصل
 ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مومنا ومات على الردة كعبيد الله
 بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخللت ردّة اى بين لقيه له مومنا به
 وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
 في حيّوته ام بعد موته وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي فى الصّح اشارة
 الى الخلاف فى المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن
 قيس فانه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق رضى الله عنه
 اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم يتخلف
 احد عن ذكره فى الصحابة ولا عن تخريج احاديثه فى المسانيد وغيرها
 تنبيهان أحدهما لاخفاء فى رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وآله
 وسلم وقادّل معه او قتل تحت رايته على من لم يلزمه او لم يحضر
 معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا او ماشاة قليلا او راه على بعد او
 فى حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس
 له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك
 معدودون فى الصحابة لما نالوه من شرف الروية وثانيهما يعرف
 كونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة
 او بعض ثقات التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت

دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل و يحتاج الى تامل [او] ينتهي غاية الاسناد [الى التابعي وهو من لقي] [الصحابي كذلك] وهذا متعلق باللقى وما ذكره معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة وصحة السماع او التمييز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف في احكامهم باى القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعددهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه انصح في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل القرن الاول والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مساميا في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالنجاشي ولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مومنا به في حيوته اذ ذاك و ان لم يلاقه في الصحابة لحصول الروية من جانبه صلى الله عليه وسلم [فا] القسم [الاول] مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غاية الاسناد هو [المرفوع] سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا [والثاني

[الموقوف] وهو ما ينتهي الى الصحابي [والمأثث المقطوع] وهو ما ينتهي الى التابعي [ومن دون التابعي] من اتباع التابعين فمن بعدهم [فيه] اى فى التسمية [مثله] اى مثل ما ينتهي الى التابعي فى تسمية جميع ذاك مقطوعا و ان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم و المقطوع من مباحث المتن كما يرى وقد اطلق بعضهم هذا فى موضع هذا و بالعكس تجوزا عن الاصطلاح [و يعال للاخيرين] اى الموقوف و المقطوع [الاثر و المسند] فى قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو [مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال] فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى ويغهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كعننة المدلس و المعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر بمعايه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بهند

متصل يسمى عدة مسندا لكن قال ان ذلك قد ياتي لكن بقلة
وابعد ابن عبد البرحيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه
يصدق على المرحل والمفضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولائقائل
به [فان قل عدة] اى عدد رجال السند [فاما ان ينتهي الى النبي
صلى الله عليه وسلم] بذلك العدد القليل بالنسبة الى هذا آخر
برد به ذلك الحديث بعينه بعدد كذا [او] ينتهي [الى امام]
من ائمة الحديث [ذي صفة عليّة] كالحفظ والفقه والضبط
والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح [كشعبة]
ومالك والذوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم [فالاول] وهو
ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم [العلو المطلق] فان اتفق
ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصوره العلوية موجودة
مالم يكن موضوعا فهو كعدم [والثاني] العلو النسبي [وهو ما يقل
العدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى مفتناه
كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كذا
مفهم بحيث اهتموا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا
فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه مامن راو من رجال الاسناد
الا والخطاء جائز عليه فكما كثرت الوعائط وطال السند كثرت مظان
التجوز وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو
كان يكون رجاله وثق منه او احفظ او افقه او الاتصال فيه اظهر فلا تردد

في ان النزول حينئذ اولى واما من رجع النزول مطلقا واحتج بان كثرة
البحث يقتضى المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح باصر اجبني عما
يتعلق بالتصحيح والتضعيف [وفيه] اى وفي العلو النسبي [الموافقة]
وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه [اى الطريقة
التي تصل الى ذاك المصنف المعين مثاله روى البخاري عن قتيبة عن
م ا ك حديثا فلورويانا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورويانا
ذلك الحديث بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثلا لكن
بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في
شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه [وفيه] اى في العلو النسبي
[البديل هو الوصول الى شيخ شيخه كذا] كان يقع لنا ذاك الاسناد
بعينه من طريق اخرى الى القعنبي عن م ا ك فيكون القعنبي
بدلا فيه من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والا
فاسم الموافقة والبديل واقع بدونه [وفيه] اى في العلو النسبي [المساواة]
او هي استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره [اى الاسناد مع اسد
احد المصنفين] كان يروى النسائي مذلا حديثا يقع بينه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا فيقع لذا ذاك الحديث بعينه
باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي
صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا نفساوي النسائي من حيث العدد
مع قطع النظر عن ملاحظة ذاك الاسناد الخاص [وفيه] اى في العلو

التدببي ايضا [المصافحة وهي الاستواء مع تلميذ ذات المصنف]
 على الوجه المشروح أولا وسميت مصافحة لان العادة جرت في الغالب
 بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن في هذه الصورة كانا لقينا النسائي
 فكانا صافحاه [ويقابل العلوي باقسامه] المذكورة [النزول] فيكون
 كل قسم من اقسام العلوي يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم
 ان العلوق قد يقع غير تابع للنزول [فان تشارك الراوي ومن روى عنه
 في امر] من الامور المتعلقة بالرواية [مثل السن والنقي] وهو الخذ
 عن المشايخ [فهو] النوع الذي يقال له رواية [الاقران] لانه حينئذ يكون
 راويا عن قريبه [و ان روى كل منهما] اي من القرينين [عن الآخر
 فهو] المدبج [وهو اخص من الاول فكل مدبج اقران وليس كل اقران
 مدبجا وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف ابوالشيخ الصبهاي
 في الذي قبله و اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروى
 عن الآخر فهل يسمى مدبجا فيه بحث و الظاهر لا لانه من رواية
 الاكبر عن الاصغر التدبج ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي
 ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجدي فيه هذا [وان روى]
 الراوي [عن] هو [دونه] في السن اوفى اللقى اوفى المقدار [فهذا النوع
 هو رواية] الاكبر عن [الاصغر ومنه] اي من جملة هذا النوع وهو
 اخص من مطلقة رواية [الآباء عن الابناء] و الصحابة عن التابعين
 و الشيخ عن تلميذه ونحو ذلك [وفي عكسه كثرة] لانه هو اجداد

المسلوكة الغالبة و نائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم و تفضيل
 الناس منازلهم و قد حذف الخطيب في رواية الآباء عن الإبناء تصديقا
 و افرد جزء الطيف في رواية الصحابة عن التابعين و جمع الحافظ ملاح
 الدين العلاني من المتأخرين مجلدا كبيرا في معرفة من روى عن
 أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم و قسمه اقساماً
 فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوى و منه ما يعود
 اليه يرفيه على أبيه و بين ذلك و حقه و خرج في كل ترجمة
 حديثاً من مرويه و قد لخصت كتابه المذكور و زدت عليه تراجم كثيرة
 حدا و اكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء باربعة عشر ارباً
 [وان اشترك اثنان عن شيخ و تقدم موت احدهما] على الآخر
 [فهو السابق ولاحق] و اكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين
 الراويين الواقعين فيه في الوفاة مائة و خمسون سنة و ذلك ان الحافظ
 الحلي سمع منه ابو علي البرداني احد مشايخه حديثاً و رواه عنه
 و مات على راس الخمس المائة ثم كان آخر اصحاب السلفي بالجماع
 سبطه ابو القاسم عبد الرحمن ابن مكى و كانت وفاته سنة خمسين
 و ست مائة و من قديم ذاك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي
 العباس السراج اشياء في التاريخ و غيره و مات سنة ست و خمسين

و ماتين و آخر من حدث عن السراج بالسماع ابو الحسنين الخفاف
و مات سنة ثلث و تسعين و ثلث مائة و غالب ما يقع من ذلك
ان المسموع منه قد يتاخر بعد موت احد الراويين زمانا حتى
يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرا طويلا
فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة و الله اعلم [و ان روى]
الراوي [عن اثنين متفقين الاسم] او مع اسم الاب او مع اسم الجد
او مع النسبة [و ام يتميزا] بما يخص كلا منهما فان كانا ثقتين لم يضر
و من ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب عن
ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد
غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى
الذهلي و قد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري و من اراد
لذلك ضابطا كلياً يمتاز به احدهما عن الآخر [فباختصاصه] اى الشيخ
المروى عنه [باحد هما يتبين المهمل] و متى لم يتبين ذلك او كان
مختصا بهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه الى القرابين و الظن الغالب
[و ان روى] عن شيخ حدثنا [و جحد الشيخ مروية] فان كان [جزما]
كان يقول كذب عليّ او ما رويت هذا و نحو ذلك فان وقع منه ذلك
[رَدَ] ذلك الخبر الكذب واحد منهما لا بعينه و لا يكون ذلك قادحا في
واحد منهما للتعارض [او] كان جمده [احتمالا] كان يقول ما اذكر هذا
اولا عرفه [قبل] ذلك الحديث [فى الاصح] لان ذلك يحمل على نهيان

الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في الإثبات الحديث بحديث
 إذا ثبت الأصل الحديث يثبت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً
 عليه وتبعاله في النفي وهذا متعقب فإن عدالة الفرع يقتضي
 صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه فالمثبت مقدم على النافي وأما
 قياس ذلك بالشهادة فقامد لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على
 شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتقرا [وفيه] أي في هذا النوع
 صنف الدارقطني كتاب [من حدث ونسي] وفيه ما يدل على
 تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما
 مرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا
 يروونها عن الذين رويها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح
 عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فقلت أن
 ربيعة حدثني بذلك فكأن سهيل بعد ذلك يقول حدثني
 ربيعة عني أني حدثته عن أبي به ونظائره كثيرة [وإن اتفق الرواة]
 في إسناد من الإسناد [في صيغ الأداء] كسمعت فلاناً قال سمعت
 فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ [أو غيرها من
 الحالات] القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان
 النج أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا تمرنا الخ أو القولية والفعلية

معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بلحيته قال ائذنت بالقدر الى
 آخره [فهو المسلسل] وهو من صفات الاسناد وقديقع التسلسل
 في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالولاية فان السلسلة تنتهي
 فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم
 [وصيغ الاء] المشار اليها على ثمان مراتب الاولى [سمعت
 وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه] وهي المرتبة الثانية
 [ثم مررت عليه وانا اسمع] وهي الثالثة [ثم انباني] وهي الرابعة
 [ثم فاولني] وهي الخامسة [ثم شافهني] اي بالاجازة وهي
 السادسة [ثم كذب لي] اي بالاجازة وهي السابعة [ثم عن ونحوها]
 من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهذا
 مذل قال وذكر وروى فاللفظان [الاولان] من صيغ الاء وهما سمعت
 وحدثني صاحيان [لمن سمع وحده من لفظ الشيخ] وتخصيص
 التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين اهل الحديث
 اصطلاحا ولا فرق بين التحديث والخبار من حيث اللغة وفي ادعاء
 الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر اصطلاح صار ذلك حقيقة
 عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع
 عند المشاركة ومن تدمهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح
 بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد [فان جمع الراوي] اي
 اتى بصيغة الجمع في الصيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان او سمعنا

فلانا يقول [فهو] دليل على انه سمعة [مع غيره] وقد يكون الذوق
للعظمة لمن بقلعة [واولها] اى صيغ المراتب [اصرحها] اى اصرح
صيغ الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتل الراسطة ولان حدثني
قد يطلق في الاجازة تدليسا [وارفعها] مقدارا [ما] يقع [في الاملاء]
لما فيه من التثبت والتحفظ [والثالث] وهو اخبرني [والرابع]
وهو قرأت عليه [لمن قرأ بنفسه] على الشيخ [فان جمع] كان
يقول اخبرنا او قرأنا عليه [فهو كالخاص] وهو قرى عليه وانا
اسمع وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير من التعبير
بالخبر لانه انصح بصورة الحال • تنبيه • القراءة على الشيخ احد وجوه
التحمل عند الجمهور وابعده من ابي ذلك من اهل العراق وقد
اشدد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك
حتى بالغ بعضهم فرجحها على السماع من لفظ الشيخ وذهب
جمع جم منهم البخاري وحكا في اوائل صحيحه عن جماعة من
الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعنى في
الصحة والقوة سواء والله اعلم [والانباء] من حديث اللغة واصطلاح
المتقدمين [بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو للاجازة كمن]
لانها في عرف المتأخرين للاجازة [و عنلة المعاصر محمولة
على السماع] بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسلة او منقطعة بشرط
حملها على السماع ثبوت المعاصرة [الا من المدلس] فانها ليست

محمولة على السماع [وقيل يشترط] في حمل عنقذة المعاصر على
السماع [ثبوت لقائهما] أى الشيخ والراوى عنه [ولو مرة] واحدة
ليحصل الامن في باقى معنئنه عن كونه من المرسل الخفى [وهو
المختار] تبعاً لعل بن المدينى و البخارى وغيرهما من النقاد و
[و اطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها] تجوزا [و] كذا [الكتابة في
الاجازة المكتوب بها] وهو موجود في عبارة كذير من المتأخرين
بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه الشيخ من الحديث
الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا فيما كتب اليه بالاجازة فقط
[و اشترطوا في صحة] الرواية [بالمناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهى]
اذا حصل هذا الشرط [ارفع انواع الاجازة] لما فيها من التعيين
والتشخيص و صورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
او يحضر الطالب اصل الشيخ و يقول له فى الصورتين هذه روايتي
عن فلان فاروة عني و شرطه ايضا ان يمتنه منه اما بالتمليك و اما
بالعارية لينقل منه و يقابل عليه و الا ان فاوله و استرد فى الحال
فلا يتبين ارفعيته لكن لها زيادة مزية على الاجازة المعينة وهى ان
يجيزه الشيخ برواية كتاب معين و يعين له كيفية روايته له و اذا خلعت
المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور و جنح من اعتبرها الى ان
مناولته اياه تقويم مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد و قد
ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الائمة و لو لم يقرن

ذلك بالاذن بالرواية كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي فرق قوي بين منالة الشيخ الكتاب من يده للمطالب وبين إرساله بالكتاب إليه من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن [وكذا اشترطوا الاذن في الوجادة] وهى ان تجد بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فخطوا [و] كذا [الوصية بالكتاب] وهى ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من ائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابتى ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة [و] كذا اشترطوا الاذن بالرواية [فى الاعلام] وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني اردى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا عبرة بذلك [كاجازة العامة] فى المجاز له لا فى المجاز به كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار [و] كذا الاجازة [للمجهول] كان يكون مبهما او مبهلا [و] كذا الاجازة [للمعدوم] كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان وقد قيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة لوجود او معدوم عاقبت بمشيدة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول

اجزت لك ان شئت و هذا [على الاصح في جميع ذل]
وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبين المراد منه
الخطيب و حكاة عن جماعة من مشايخه و استعمل الاجازة
للمعذور من القدماء ابوبكر بن ابي داود و ابو عبد الله بن مندة
و استعمل المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن خزيمة و روى بالاجازة العامة
جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم
لكثرتهم و كل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة
الخاصة المعينة تختلف في صحتها اختلافنا قويا عند القدماء و
ان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع
بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا
لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا و الله اعلم و الى هذا
انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء [ثم الرواية ان اتفقت اسمائهم
و اسماء آبائهم] فصاعدا [و اختلفت اشخاصهم] سواء اتفق في ذلك
اثنان منهم ام اكثر و كذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية و النسبة
[فهو] النوع الذي يقال له [المتفق و المفترق] و فائدة معرفته خشية
ان يظن الشخصان شخصا واحدا و قد صنف فيه الخطيب كتابا
حافلا و قد لخصته و زدت عليه شيئا كثيرا و هذا عكس ما تقدم من
النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى فيه ان يظن الواحد اثنين و هذا
يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا [و ان اتفقت الاسماء خطأ]

[و اختلفت نطقا] سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل [فهو المؤلف والمختلف] و معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي ابن المديني اشد التصحيف ما يقع في الاسماء و وجهه بعضهم بانه شيعي لا يدخله القياس و لا قبله شيى يدل عاينه و لابعده و قد صنف فيه ابو احمد العسكري لكن اضافه الى كتاب التصحيف له ثم افرد بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه الاسماء و كتابا في مشتبه النسبة و جمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلًا ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال و استدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه اوهامهم و بيّنها و كتابه من اجمع ما جمع في ذلك و هو عمدة كل محدث بعده و قد استدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته او تجدد بعده في مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف و كذلك ابو حامد بن الصابوني و جمع الذهبي في ذلك مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثر فيه الغلط و التصحيف المبين لموضوع الكتاب و قد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بتحرير المشتبه و هو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية و زدت عليه شيئا كثيرا مما اهمله او لم يقف عليه والله الحمد على ذلك [و ان اتفقت الاسماء] خطأ و نطقا [و اختلفت الاء] نطقا مع ايتلافها خطأ كمحمد بن عقيل بفتح العين

و محمد بن عقيل بضمها الاول نسيابوري و الثاني فريابي و هما مشهوران و طبقتهما متقاربة [او بالعكس] كان تختلف الاسماء نطقا و تألف خطأ و يتفق الآباء نطقا و خطأ كسريج بن النعمان و سريج بن النعمان الاول بالشين المعجمة و الحاء المهملة و هو تابعي يروي عن علي رضي الله عنه و الثاني بالسين المهملة و الجيم وهو من شيوخ البخاري [فهو] النوع الذي يقال له [المتشابه] و قد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بمائاته اولا و هو كثير الفائدة [و كذا ان وقع] ذلك [الاتفاق] في الاسم و اسم الاب و الاختلاف في النسبة و يتركب منه و مما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق و الاشتباه [في الاسم و اسم الاب مثلا] [الا في حرف او حرفين] فاكثر من احدهما او منهما و هو على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة و نونين بينهما الف و هم جماعة منهم العوفي بفتح العين و الواو ثم القاف شيخ البخاري و محمد بن حيدر بفتح السين المهملة و تشديد الياء التختانية و بعد الالف راء و هم ايضا جماعة منهم اليمامي شيخ عمر بن يونس و منها محمد بن حزين بضم الحاء المهملة و نونين بينهما ياء تختانية الاولى مفتوحة تابعي يروي عن ابن عباس رضي الله عنه

وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها باء موحدة و آخره راء وهو
محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك معروف
بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ
آخر يروي عنه ابو حذيفة النهدي ومنه ايضا احمد بن الحسين
صاحب ابراهيم بن سعد و آخرون واحيد بن الحسين مثله لكن
بدل الميم ياء تحنوية وهو شيخ بخاري يروي عن عبد الله
بن احمد البيكندي ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ
مشهور من طبقة مالک و جعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن
موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة و الغاء بعدها صاد مهملة و
الذاني بالجميم و العين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني
عبد الله بن زيد وهم جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم
جدة عبد ربه و راوي حديث الوضوء و اسم جدة عاصم و هما
انصاريان و عبد الله بن يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب و الزاي مكسورة
وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى وحديثه في
الصحيحين و القاري له ذكر في حديث عايشة رضي الله تعالى عنها
وقد زعم بعضهم انه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى
وهم جماعة و عبد الله بن نجبي بضم النون و فتح الجيم و تشديد الياء
تابعي معروف يروي عن علي رضي الله تعالى عنه [ار] يحصل
الاتفاق في الخط و النطق لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه

[بالتقديم و التأخير] اما في الاسمين جملة [ارنحو ذاك] كان يقع التقديم و التأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشته به مثال الاول الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود و هو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد الخطمي ويزيد بن عبد الله و مثال الثاني ايوب بن هيار و ايوب بن يسار الاول مدني مشهور وليس بالقوي و الآخر مجهول .

* خاتمه *

[و من المهم] عند المحققين [معرفة طبقات الرواة] و فائدة الامن من تداخل المشتهين و امكن الاطلاع على تبين التدايس و الوقوف على حقيقة المراد من العنينة و الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن و لقاء المشايخ و قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانس بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه و آله و سلم يهد في طبقة العشرة . ذلا و من حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان و غيره و من نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الغافلة جعلهم طبقات و الى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي و كذا به اجمع ما جمع في ذلك و كذلك من جاء بعد الصحابة رضي الله تعالى عنهم و هم اتابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا و من نظر اليهم

باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد و لكل منهما وجه
 [و] من المهم ايضا معرفة [مواليدهم و وفياتهم] لان بمعرفة يحصل
 الامن من دعوى المدعي للقاء بعضهم و هو في نفس الامر ليس
 كذلك [و] من المهم ايضا معرفة [بلدانهم] و اوطانهم و فائدته الامن
 من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا بالنسب [و] من المهم ايضا
 معرفة [احوالهم تعديلا و تجريحا و جهالة] لان الراوي اما ان يعرف
 عدلته او يعرف فسقه اولا يعرف فيه شيء من ذلك [و] من
 اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة [مراتب الجرح] و التعديل لانهم قد
 يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله و قد بينا اسباب
 ذلك فيما مضى و حصرناها في عشرة و تقدم شرحها مفصلا و
 الغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب [و]
 للجرح مراتب [اسوأها الوصف] بما دل على المبالغة فيه و اصرح
 ذلك التعبير [با فعل كاذب الناس] و كذا قولهم اليه المنتهى
 في الوضع و هو ركن الكذب و نحو ذلك [ثم دجال او وضاع او كذاب]
 لانها و ان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها [و اسهلها]
 اى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم [لئن اوسيدى الحفظ او فيه ادنى
 مقال] و بين اسوأ الجرح و اسهل مراتب لا يخفى فقولهم متروك او
 سافط او فاحش الغلط او مذكر الحديث اشد من قولهم ضعيف
 او ليس بالقوي او فيه مقال [و] من المهم ايضا معرفة [مراتب

التعديل و ارفعها الوصف [ايضاً بما دل على المبالغة فيه و اصرح
 ذلك التعبير [بافعل كوثق الناس] او اثبت الناس او اليه المنتهى
 في التثبت [ثم ما تاكد بصفة] من الصفات الدالة على
 التعديل [او صفتين كثقة ثقة] او ثبت ثبت [او ثقة حافظ] او عدل
 ضابط او نحو ذلك [وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ
 و يروى حديثه و يعتد به و نحو ذلك و بين ذلك مراتب لا تخفى
 [و] هذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها ههنا لتكملة الفائدة فاقول [تقبل
 التزكية من عارف باسبابها] لا من غير عارف للملا يزكي بمجرد
 ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة و اختبار [ولو] كانت التزكية صادرة
 [من] سرك [واحد على الاصح] خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من
 اثنين احكاما لها بالشهادة في الاصح ايضا و الفرق بينهما ان التزكية
 تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد و الشهادة تقع من الشاهد
 عند الحكم فافترقا و لو قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في
 الراوى مستندة من المزكي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره
 لكان متجهاً لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون
 بمنزلة الحاكم و ان كان الثاني فيجوز فيه الخلاف فيبين انه ايضا
 لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما
 تفرع عنه و الله اعلم و ينبغي ان لا يقبل الجرح و التعديل الا من
 عدل متيقظ فلا يقبل جرح من اضطر فيه فجرح بما لا يقتضى ردا

لحديث أمحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق
 التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال
 لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
 ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك
 حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في
 هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
 تثبيت كن كاستثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل
 في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح
 بغير تحرر اندم على الطعن في مسلم بري من ذلك و
 سمه بميمهم سوء يبقى عليه عارة ابدًا والآفات تدخل في هذا
 تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا
 وتارة من المخافة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا
 ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل
 برواية المبتدع [والجرح مقدم على التعديل] و اطلق ذلك جماعة
 ولكن محله [ان صدر مبيئا من عارف بالسبابة] لانه ان كان غير
 مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالة وان صدر من غير عارف بالاسباب
 لم يعتبر به ايضا [فان خلا] المجروح [عن تعديل قبل] الجرح فيه
 [محملا] غير مبين السبب اذا صدر من عارف [على المختار]
 لانه اذا لم يكن فيه تهمة بل كان في حيز المجهول و اعمال قول الجرح

أولى من أهله وماله ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه * فصل *

[و] من المهم في هذا الفن [معرفة كنى المسمين] ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يومن ان ياتي في بعض الروايات مكنى لئلا يظن انه آخر [و] معرفة [أسماء المكئين] وهو عكس الذى قبله [و] معرفة [من اسمه كنيته] وهو قليل [و] معرفة [من اختلف في كنيته] [و] هم كذا ومعرفة [من كثرت كناه] كابن جريح له كنيستان ابو الوليد وابو خالد [و] كثرت [نعوته] والقابه [و] معرفة [من وافقت كنيته] [اسم ابيه] كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحاق فنسب الى التصحيف وان الصواب اخبرنا ابو اسحق [او بالعكس] كاسحق ابن ابي اسحاق السديعي [و] وافقت [كنيته كنية زوجته] كابي ايوب الانصاري وام ايوب صايدان مشهوران [او وافق اسم شيخه] اسم ابيه [كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والده بل ابوه بكري و شيخه انصاري وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده [و] معرفة [من نسب الى غير ابيه] كالمقداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهري لانه تبناه وانما هو المقداد بن عمرو [و] نسب الى [امه] كابن عليّة وهو اسمعيل ابن ابراهيم بن مقسم

أحد الذقات وعليه اسم امه اشتهر بها وكان لا يحب ان يقال له
ابن علية ولهذا كان يقول الشافعي اخبرنا اسمعيل الذي يقال له
ابن علية [او] نسب [الى غير ما يسبق الى الفهم] كالحذاء ظاهرة
انه منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك انما كان يجالهم
فمنصب اليهم وكسليمان التيمي لم يكن من بنى التميم ولكن نزل فيهم
وكذا من نسب الى جده فلا يومن التباسه بمن وافق اسمه اسمته و
اسم ابيه اسم الجد المذكور [و] معرفة [من اتفق اسمه واسم ابيه وجده]
كالحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد يقع
اكثر من ذلك وهو من فروع الملسل وقد يتفق الاسم
واسم الاب مع اسم الجد واسم ابيه فصاعدا كابى اليمى الكندي
وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن [او] اتفق اسم الروي و [اسم
شيخه و شيخ شيخه فصاعدا] كعمران عن عمران عن عمران الاول
يعرف بالقصير والثاني ابو الرجاء العطاردي والثالث ابن حصين
الصحابي وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول ابن احمد بن
ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن
الدمشقي المعروف بابن بخت شرحبيل وقد يقع ذلك للراوى
وشيوخه معا كابى العلاء الهذلي العطار مشهور بالرواية عن ابي
علي الاصمهاني الحداد وكل منهما اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن
احمد فاتفقا في ذلك واتفقا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة و

صنف فيه ابو موسى المديني جزءا حافلا [و] معرفة [من اتفق اسم شيخه]
 [و الراوي عنه] و هو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح و فائدته
 رفع اللبس عن يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فمن امثله البخاري
 روى عن مسلم و روى عنه مسلم فشيوخه مسلم بن ابراهيم الفراهيدي
 البصري و الراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح
 و كذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم بن ابراهيم و روى
 عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها ومنها
 يحيى بن ابي كثير روى عن هشام و روى عنه هشام فشيوخه هشام
 بن عروة و هو من اقرانه و الراوي عنه هشام بن ابي عبد الله
 الدستوائي و منها ابن جريج روى عن هشام و روى عنه هشام
 فالاعلى بن عروة و الادنى ابن يوسف الصنعاني و منها الحكم بن عتيبة
 روى عن ابن ابي ليلى و روى عنه ابن ابي ليلى فالاعلى عبد الرحمن
 و الادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور و امثله كثيرة [و]
 من المهم في هذا الفن [معرفة الاسماء المجردة] و قد جمعها جماعة
 من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات و
 ابن ابي خيثمة و البخاري في تاريخهما و ابن ابي حاتم في الجرح
 و التعديل و منهم من افرد الثقات كالعجلي و ابن حبان و ابن شاهين
 و منهم من افرد المجروحين كابن عدي و ابن حبان ايضا و منهم
 من تفقيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن نصر الكلاباني و

رجال مسلم لابي بكر بن منجوبة ورجالهما معا لابي الفضل بن طاهر
 ورجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
 النسائي لجماعة من المذاكرة ورجال السنة الصحيحين وابي داود
 و الترمذي و النسائي و ابن ماجة لعبد الغني المقدسي في كتاب
 الكمال ثم هذبه المزي في تهذيب الكمال و قد لخصته وزدت عليه
 اشياء كثيرة و سميته تهذيب التهذيب و جاء مع ما اشتمل عليه من
 الزيادة قدر ثلث الاصل [و] من المهم ايضا معرفة الاسماء [المفردة]
 وقد صنف فيه الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي فذكر اشياء
 تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صغدي بن سنان احد الضعفاء
 وهو بضم الصاد المهملة و قد تبدل سينها مهملة و سكون الغين المعجمة
 بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب و هو اسم علم بلفظ النسب و
 ليس هو فردا نفى الجرح و التعديل لابن ابي حاتم صغدي الكوفي
 وثقه ابن معين و فرق بينه و بين الذي قبله فضعفه رفي تاريخ العقيلي
 صغدي ابن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
 انتهى و اظنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم و اما كون العقيلي ذكره
 في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره عنه و ليست الافة منه
 بل هي من الراوي عنه عنبة بن عبد الرحمن و الله اعلم و من
 ذاك سند بالهملة و النون بوزن جعفر و هو مولى زبداع الجذامي له صحبة
 و رواية و المشهور انه يكنى ابا عبد الله و هو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما

نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن منذر
 سندر ابو الاسود و روى له حديثا و تُعَقَّب عليه ذاك بانه هو الذي
 ذكره ابن منذر و قد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي
 في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سندر مولى زبداء و قد
 حررت ذاك في كتابي في الصحابة [و] كذا معرفة [الكنى] المجردة و
 المفردة [و] كذا معرفة [اللقب] وهي تارة تكون بلفظ الاسم و تارة تكون
 بلفظ الكنية و تقع بسبب عاثة او حرفة [و] كذا معرفة [الانساب] وهي
 تارة تقع [الى القبائل] و هو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين
 [و] تارة [الى الاوطان] و هذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى
 المتقدمين و النسبة الى الوطن اعم من ان يكون [بلادا] او ضيعا او سكنا او
 مجاورة [و] قد تقع [الى الصنائع] كالخياط [و الحرف] كالبنزاز
 [و يقع فيها الاتفاق و الاشتباه كالاسماء و قد يقع [الانساب] [القبا]
 كخالد بن مخلد القطواني كن كوفيا و يلقب بالقطواني و كان
 يعصب به [و] من المهم ايضا [معرفة اسباب ذاك] اى الالقب
 و النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها [و] كذا [معرفة الموالى] من
 اعلى و من اسفل بالرق او بالهلف [او بالاسلام لان كل ذاك
 يطلق عليه موالى و لا يعرف تمييز ذاك الا بالتفصيل عليه] معرفة

الاخوة والاخوات [وقد منف فيه القدماء كعلي ابن المديني
 [و] من المهم ايضا [معرفة ادب الشيخ والطالب] ويشتركان في
 تصحيح النية والتطهير من اعراض الدنيا وتحسين الخلق ويتفرد
 الشيخ بان يسمع اذا احتيج اليه ولا يحدث ببلد فيه اولى منه بل
 يرشد اليه ولا يترك اسماع احد لنية فاسدة وان يتطهرو ويجلس
 بوقار ولا يحدث قائما ولا عاجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك
 وان يمسك عن التحديث اذا خشي التغير او الفساد لمرض او
 هرم واذا اتخذ مجلس الاملاء بان يكون له مستلمي يَقْظُ و يتفرد
 الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجرة ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع
 الاستفادة لحياء او تكبرو يكتب ماسمعه تاما ويعتذري بالتقيد والضبط
 ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه [و] من المهم معرفة [سن
 التحمل والاداء] والاصح اعتبار من التحمل بالتمييز هذا في السماع
 وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال في مجالس الحديث
 ويكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع
 والاصح في سن الطلب بنفسه ان يتاهل لذلك ويصح تحمل الكافر
 ايضا اذا اداه بعد اسلامه وكذا الغاسق من باب الاولى اذا اداه بعد
 توبته وثبوت عدالة واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بمن
 معين بل يقيد بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف باختلاف
 الاشخاص وقال ابن خلاد اذا بلغ الخمسين ولا ينكر عليه عند الاربعين

و تعقب بمن حدث قبلها كمالك [و] من المهم معرفة [صفة
 كتابة الحديث] وهو ان يكتب مبينا مفسرا ويشكل المشكل
 منه او يلقطه و يكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر
 بقية و الافى اليسرى [و] صفة [عرضة] وهو مقابلته مع الشيخ المسمع
 او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا [و] صفة [سماعه] بان
 لا يتشاغل بما يدخل به من نسخ او حديث او نعت [و] صفة
 [اسماعه] كذلك وان يكون ذلك من اصله الذى سمع فيه او من فرع
 قبول على اصله فان تعذر فليجبره بالاجازة لما خالف ان خالف [و]
 صفة [الرحلة فيه] حيث يتدنى بحديث اهل بلده فيستوعبه ثم
 يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده و يكون اعتناؤه بتكثير
 المسموع اكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ [و] صفة [تصنيفه] وذاك
 اما [على المسانيد] بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان
 شاء رتبته على سوابقهم و ان شاء رتبهم على حروف المعجم و هو اسهل
 تذاولا [او] تصنيفه على [الابواب] الفقهية او غيرها بان يجمع في
 كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا و الاولى ان
 يقتصر على ما صحح او حسن فان جمع الجميع فليبين عللة الضعف
 [او] تصنيفه على [العلل] فيذكر المتن وطرقه و بيان اختلاف نقلته
 و الاحسن ان يربتها على الابواب ليسهل تذاولها [او] يجمعه على

[الاطراف] فيذكر طرف الحديث الدال على بغيته و يجمع اسانيدة
 اما مستوعبا و اما متقيدا بكتب مخصوصة [و] من المهم
 [معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي ابي يعلى
 بن الفراء] الحنبلي وهو ابو حفص العكبري و قد ذكر الشيخ تقي الدين
 ابن دقيق العيد ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك و كانه ما راى
 تصنيف العكبرى المذكور [و صنفوا في غالب هذه الانواع] على ما اشرنا
 اليه غالبا [و هى] اى هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة [نقل
 محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل] و حصرها متعسرا [فلا يراد]
 لها [مبسوطاتها] ليحصل الوقوف على حقائقها [و الله الموفق و الهادي
 لا اله الا هو] عليه توكلت و اليه انيب و حسبنا الله و نعم الوكيل
 و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم و صلى الله على سيدنا محمد
 و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين *

(٣) ن - ابي يعلى الفراء

تم طبع شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر في سبع
 خلت من شهر ذى القعدة في سنة ثمان و سبعين
 بعد الف و مائتين من السنين الهجرية مطابقا
 لسبعة ايام مضت من شهر ربيع في سنة
 اثنتين و ستين بعد الف و ثمان مائة
 من الولادة المسيحية *

MEMORANDUM.

A Preface to this book will be published hereafter. With regard to this Edition, I would beg to note that the first half was printed, under the Editorship of the Mawlawis, during my absence in Europe. The subject being new to them, they were not able sometimes to distinguish text from commentary, and some errors were consequently made in fixing the brackets. Nor, from the manner in which this commentary is written, is it always easy to be certain which is text and which commentary, for, commentators on the commentary, themselves, often differ on the point. I have in my possession one copy of the text—a bad one; and though I have waited nearly a year, in the hope of getting a better, I have not succeeded. But, as we have eight or ten copies of the text with commentary, and several copies of commentaries on the commentary, some of which are old and good, we thought it needless to wait any longer. From the best, we have compiled and appended a revised edition of the text, which we think will be found correct.

W. NASSAU LEES.

COLLEGE OF FORT WILLIAM, }
1st December 1862. }

BIBLIOTHECA INDICA;

COLLECTION OF ORIENTAL WORKS

PUBLISHED BY

THE

ASIATIC SOCIETY OF BENGAL.

New Series



نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر

THE

NOKHBAT AL-FIKR AND NOZHAT AL-NAZR.

BY

SHAHAB AL-DIN AHMAD IBN HAJAR

AL-'ASQALANI

EDITED BY

CAPT. W. NASSAU LEES, LL. D.

AND

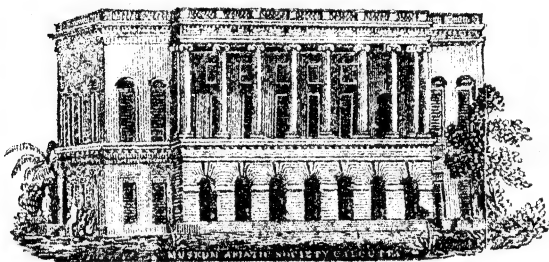
MAWLAWIES 'ABD-AL-HAQQ AND GHOLAM QADIR,

PRINTED AT THE COLLEGE PRESS,

CALCUTTA:

1862.

BIBLIOTHECA INDICA;
A
 COLLECTION OF ORIENTAL WORKS
 PUBLISHED BY
 THE
 ASIATIC SOCIETY OF BENGAL.
New Series—No. 37.



نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر

THE
 NOKHBAT AL-FIKR AND NOZHAT AL-NAZR.

BY
 SHIAHAB AL-DIN AHMAD IBN HAJAR
 AL-'ASQALANI

EDITED BY
 CAPT. W. NASSAU LEES, LL. D.
 AND
 MAWLAWIES 'ABD-AL-HAQQ AND GHOLAM QADIR,

PRINTED AT THE COLLEGE PRESS,

CALCUTTA:

1862.

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائیگا۔
